جامعة الزرقاء الخاصة
الزرقاء – الأردن
المؤتمر العلمي الدولي السابع
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية
على منظمات الأعمال
" التحديات - الفرص - الآفاق"
ISSN 2072-8867

للفترة
10-11 نوفمبر
2009

عنوان البحث :

إشكالية العلاقة بين الأخلاق و الاقتصاد في ظل الأزمة المالية العالمية

د. كمال رزيق
جامعة البليدة الجزائر
رقم الهاتف: 00213661575531
البريد الالكتروني : kamel_rezig@yahoo.fr

د. خالد راغب احمد الخطيب
جامعة البترا الأردن
رقم الهاتف: 079.5156512
البريد الالكتروني : khalidk_51@hotmail.com

ملخص الدراسة:

جاءت الأزمة المالية العالمية في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كاشفة الكثير من الممارسات الاقتصادية الغير الأخلاقية من خلال الانتهاكات الواضحة على مستوى التطبيق فيما يتعلق بالاقتصاد .

وهدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى إثبات ما إذا كانت الأسباب الأخلاقية السيئة في المعاملات الاقتصادية قد ساعدت في إفراز الأزمة المالية العالمية أم لا ؟!

وأظهرت الدراسة أن الأسباب الأخلاقية السيئة في المعاملات الاقتصادية ساهمت ولو بشكل ضمني في إفراز الأزمة المالية العالمية .

وقدمت الدراسة بعض التوصيات لإدخال الأخلاق في المعاملات الاقتصادية للشركات والمؤسسات .

المقدمة:

يعيش العالم أزمة مالية و اقتصادية خانقة أدت إلى خسارة الاقتصاد العالمي أكثر من 3500 مليار دولار في السنتين الماضيتين فقط، و إفلاس ألاف الشركات و الأشخاص، و فقدان ملايين الأشخاص لوظائفهم(حوالي 52 مليون وظيفة في العالم سنة 2008) و منازلهم (حوالي 2.5 مليون سكن بالولايات المتحدة الأمريكية فقط) و مدخراتهم، و مع تخصيص الدول بلايين الدولارات من اجل إنقاذ ما يكمن إنقاذه.

و يرجع كثير من المحليين و الاقتصاديين و حتى الساسة سبب هذه الأزمة العالمية إلى جشع المضاربين وحب الكسب على حساب الغير مما جعل الاقتصاد الرأسمالي يتجرد من أخلاقه. مما دفع بالكثير إلى المطالبة علانا و في اجتماعات على أعلى المستوى على أخلقة النظام الاقتصادي الرأسمالي، ومن بين هؤلاء الرئيس الفرنسي الذي دافع في اجتماع 20 في نهاية سنة 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية، بأخلقة هذا النظام من اجل إنقاذ و إعادة صياغته على أسس جديدة، و لكي يتفادى وقوعه مرة أخرى في هذه الأزمة الخطيرة .

زد على ذلك كل حكومات العالم قامت بإعداد برامج اتفاقية لإنقاذ نظامها المالي و الاقتصادي، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، التي قامت ببرمجة عدة برامج أخرها برنامج بأكثر من 700 مليار دولار لتحفيز اقتصادها، و إذا قمنا بإعداد عملية حسابية على مبلغ مختلف هذه البرامج في العالم منذ حوالي سنة فقط فنجد أن المبلغ يتجاوز حوالي 2000 مليار دولار، لكن الأزمة لم يقضى عليها و كل المؤشرات تقول بأننا نتجه إلى الأسوأ يوم بعد يوم، فكل الدراسات تتنبأ أن هذه الأزمة تتجه إلى أن تصبح أزمة اجتماعية تؤدي إلى ثوران الشعوب من نتائج الأزمة .

لكن هذه المبالغ التي تم ضخها في النظام المالي و النقدي لم تحقق ولا شيء، إذن ما هو السبب؟ فهل المشكلة مالية و مشكلة موارد ؟ لا نعتقد ذلك، لان الأرقام المشار إليها سابقا تبين زيف هذه الأقوال، إذن ما هو السبب؟ فهل هي مشكلة توزيع الثروة بين الناس ؟ و مشكلة العلاقة الموجودة بين الأخلاق و الاقتصاد؟

مشكلة الدراسة :

على امتداد أكثر من سنة ثار الجدل حول أسباب ومنشأ الأزمة المالية العالمية, وكثـــر اللفظ حول المسؤولية تجاهها, واتخذت تدابير لمنع تفاقمها, وتم تداول الرؤى وطرح الأفكـــار حولها من كافة الجوانب. وبرغم اللغة الخشنة والجافة التي يتم بها محاولـــة عـــلاج أســـباب ونتائج الأزمة سواء من قبل قادة الدول أو رؤساء المؤسسات المالية الدولية, فأن هـــذه اللغـــة تتجلى فيها نوع من الطراوة تجاه الملامح الأخلاقية كسبب من أسباب ظهور هذه الأزمة.

لذا فأن مشكلة هذه الدراسة تتجلى في إظهار إشكالية العلاقة بين الأخلاق والاقتصاد في ظل هذه الأزمة المالية .

هدف الدارسة :

تسعى هذه الدراسة إلى ما يلي :

1- التعرف على العلاقة بين أخلاقيات الاقتصاد والأزمة المالية العالمية وهـــل أن فقـــدان الأخلاقيات يعتبر سبباً ضمنياً للازمة المالية الحالية ؟
2- أبراز معاني أخلقية المعاملات الاقتصادية.
3- إبراز العلاقة بين الأخلاق وإدارة الأعمال .
4- التعرف على آليات تفعيل إدارة الجودة الشاملة بالأخلاق .
5- التعرف على الواجبات الأخلاقية عند البيع .

أهمية الدراسة :

أن كان لظهور الأزمة المالية العالمية ايجابيات, فلربما يحسب لها أنها أحيت الحـــديث عن عدم الإيمان المطلق بالسوق وكفاءته باعتباره مقوماً لأي اعوجاج, وكذلك أثارتها للجـــدل بحثاً عن نظم مالية جديدة تستصحب الأخلاقيات والفضائل , وتتخلى عن كـــل القـــيم الـــسلبية كالجشع والطمع واستبعاد أي روح تتحلى بالإنسانية والرحمة في سبيل جني الإرباح .

فإذا ما تم إثبات أن الأسباب الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية قد ساهمت في إفراز الأزمة المالية العالمية

فأن ذلك سيساعد في وضع الحلول المناسبة عند إفراز النظريات الاقتصادية الحديثة

منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي في هذه الدراسة وذلك بالرجوع للبيانات المنشورة والقيام بتحليلها وذلك للخروج بالنتائج الضرورية للإجابة على فرضيات الدراسة .

فرضيات الدراسة :

حيث ان هذه الدراسة لن تتطرق لكافة الأسباب التي ساهمت في إفراز الأزمة المالية العالمية , فأنه يمكن صياغة فرضية هذه الدراسة على الشكل التالي :

هل ساهمت الأسباب الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية في إفراز الأزمة المالية العالمية ؟

الإطار النظري للدراسة :

حاول الباحثان في إطار سعيهما لوضع الإطار العام النظري لهذه الدراسة وتعزيزه بدراسات حاولت الربط بين الاقتصاد والأخلاق في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية, إلا أن معظم هذه الأدبيات جاءت على شكل تقارير وتصريحات تغرز هذا الجانب، فقد كانت الأزمة المالية العالمية بمثابة معيار لقياس الأخلاقيات الحاكمة للسوق العالمية بشكل عام ولأخلاقيات منظمي الأعمال على نحو خاص، ففقدانها بات محل إجماع على أنه سبب مهم في الأزمة الحالية. ويمكن إبرازها على النحو التالي :

- كتب الكاتب الأمريكي بول كروجمان في النيويورك تايمز الأمريكية في منتصف سبتمبر 2009، وهو يصور المسألة باعتبارها "خطيئة" تستوجب تكفير الذنب الذي ارتكبه الاقتصاديون الذي "أغوتهم فكرة كمال نظام السوق" على حد تعبيره، وأن على مهنة الاقتصاد أن "تتصالح مع رؤية أكثر تواضعًا، تقوم على اقتصاد السوق يحوي العديد من الفضائل". وتطرق الكاتب إلى أن هناك نموذجا يتمثل في مدرسة التمويل السلوكي، يؤكد المنتمون لمنهجه أمرين:

1. أن العديد من المستثمرين على أرض الواقع لا يتميزون بالدقة والرصانة التي تفترضها نظرية السوق الكفء، ذلك أنهم كثيرا ما يكونون رهنا لسلوك القطيع، وكثيرا ما يتخذون قرارات لا عقلانية.
2. أنه حتى أولئك الذين يحاولون أن يتخذوا قراراتهم بناء على حسابات دقيقة، كثيرا ما يجدون أن ذلك غير ممكن؛ لأن أزمة الثقة والأمانة تجعلهم يجرون خلف القطيع في كثير من الأحيان.

- أشار رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة صالح كامل أن أهم أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية هو غياب القواعد الأخلاقية والبعد عن النهج الصحيح، مشيرا إلى أن أي نظام اقتصادي لا بد أن يستند إلى قاعدة من الأخلاق والقيم والمبادئ السامية حتى يتحقق التوازن المطلوب بين أطراف النشاط الاقتصادي أفرادا ومؤسسات، ومنع التظالم، والاعتداء على حقوق الغير. وقال صالح كامل: "إن المتأمل في مسببات الأزمة المالية يلحظ وبوضوح أن إدارة النشاط الاقتصادي بعيدا عن القيم الأخلاقية الإنسانية السامية، وقد كان عاملا حاسما ومهما في حصول وتفاقم الأزمة وظهرت بوضوح معالم الفساد في الأزمة المالية في سلوك الأفراد والمؤسسات الاقتصادية في عدة مجالات منها تقدير قيمة الضمانات التي يتم بموجبها تقديم القروض والرشاوى والمصالح المتبادلة في اتخاذ القرارات بمنح التمويل، وإرسال المعطاءات، وعمليات الاحتكار والغش والتدليس، وأن الاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي بشكل خاص يحتاج وبشدة لأن تسود فيه قيم وضوابط أخلاقية، وإرساء منظومة من القيم والمثل لتحقيق العدالة والاستقرار."

- حاول د.أمارتيا سين Amarty Sen الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد 1998 في كتابه حول الأخلاق والاقتصاد "Economics & On Ethics" أن يعيد الاقتصاد إلى حظيرة الأخلاق بعد أن فلت من عقاله، حيث شكك بنجاح حرية السوق في العالم، وأقر بأن هذه الحرية لا تخبرنا كثيراً عن ماهية الباعث المختبئ وراء أي عمل اقتصادي في أي اقتصاد كان, فاليابان مثلاً كانت مثالاً حقيقياً بالشواهد الرقمية الدالة على أن السلوك المنظم الذي يكون دافعه الواجب, والولاء, والنية الطيبة، قد لعب دوراً رئيسياً في النجاح الصناعي و ما أسماه Michio Morshina "الأخلاق اليابانية" حيث أن ذلك النمط من السلوك يصعب بالتأكيد مطابقته مع أبسط صور سلوك المصلحة الشخصية، لقد كان أمارتيا واحداً من أهم الاقتصاديين-الأخلاقيين الذين أثاروا مواضيع أخلاقية سامية بروح اقتصادية تنشد العدالة في الأرض، فقد أثار مواضيع الجوع، وانعدام المساواة في توزيع الثروات، وموضوع الحرية كمدخل للتنمية الاقتصادية.

كما حاول أمارتيا أن يذكر القوى الاقتصادية العالمية بأن الطلاق بين الأخلاق والاقتصاد طلاق غير بائن، وأن بشائر ظهور مدرسة الاقتصاديين – الأخلاقيين التي بدأها آدم سميث من اسكوتلاندا سيتابعها أمارتيا من بنغلادش، وهي قادمة لتعيد قوامة

الأخلاق على الاقتصاد، ولو اضطر قوى العالم المستضعف أن يطلب "الاقتصاد" على بيت الطاعة، حتى يسود العدل في الأرض، وتقوم قوى الاقتصاد العالمي بأداء أمانة العدل في الأرض: "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا" النساء 58.

- اتفق معظم المعلقين أن سبب المشكلة باختصار هو "الجشع"!. هذه الكلمة ترددت بكثرة هائلة في الفترة الأخيرة ولكنها ألصقت بقادة النظام المصرفي العالمي (مجلة تايم الأمريكية – عدد 29 سبتمبر ظهر غلافها يحمل العنوان: ثمن الجشع The price of greed!) وجشعهم الشخصي وحرصهم على تلقى المكآفات الخرافية. أي ان السبب الحقيقي أيا كان القائمون به هو سبب أخلاقي. لابد أن أردنا الحلول – أن نعود أولاً للأخلاق كدافع أما للإفساد أو للإصلاح والكف عن القول أن هذا الأمر – أي ارتباط الأخلاق بالاقتصاد– ليس علمياً! إذاً فالجشع هو الدافع كما يقال في علم الجريمة ولكن كيف تتم الجريمة؟ تتم بالاستدانة المتعاظمة والاسترسال في الاستدانة لتحقيق ربح لا يمكن تحقيقه بالتعامل الاقتصادي أو المالي العادي لان ذلك لا يشبع رغبة الجشعين والساعين لتحقيق أرباح سريعة وهائلة لا يمكن الحصول عليها بتمويل مشاريع حقيقية وانتظار نتائجها
- خلال الدورتين السنويتين الكاملتين لأكبر جهازين تشريعي واستشاري بالصين عقدتا خلال شهر مارس من عام 2009 وردت انتقادات قوية لـ"التصرفات غير الأخلاقية" في القطاع الاقتصادي. وأوصى المشرعون والمستشارون السياسيون بأن يلتزم منظمو الأعمال بالمعايير الأساسية للأخلاق وإلا سيواجهون أزمة مصداقية أكثر خطورة. وعندما انتشر الاضطراب المالي العالمي ووصل الى الصين آثر بعض رجال الأعمال التضحية بالمبادئ و سعوا لجني أرباح على حساب المصالح العامة. في هذا السياق قال هوانغ تسه مين عضو المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، ان بعض رؤساء الشركات الخاصة "اختفوا فجأة" عندما كانت شركاتهم تواجه صعوبات. كما استغلت بعض الشركات الأزمة المالية كفرصة لـ"ابتزاز" الحكومات وطالبت باعانات أو تخفيضات ضريبية مفرطة. في هذا الصدد قال تشانغ شاو جيون عمدة مدينة لينيي بمقاطعة شاندونغ الشرقية، " أنهم لا يفكرون في كيفية تحسين قدرتهم على المنافسة في السوق. بل يفكرون فقط في كيفية استثمار اهتمام الحكومات بالاستقرار الاجتماعي". ادرجت بعض البنوك كذلك على قائمة "اللاأخلاقيين" حيث تم انتقادها لعدم مبالاتها بالصعوبات المالية التي

تواجه الشركات الصغرى والمتوسطة، التـي كانـت الأكثـر عرضـة لـصفعات الاضطراب المالي. ومن بين "التصرفات غير الأخلاقيـة" الأخـرى التـي سـردها المشرعون و المستشارون : تقليل جودة المنتجات، والرواتب المرتفعة التي يتقاضها كبار المديرين التنفيذيين على الرغم مـن أدائهـم الـسيئ، ومحـاولات اسـتئناف المشروعات التي يصدر عنها تلوث بالغ. وفي مواجهة الانكماش الاقتـصادي، دعـا رئيس مجلس الدولة ون جيا باو جميع الشركات إلى الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية. وقال في غير مناسبة : "داخل جسد كـل رجـل أعمـال ينبغـي أن تـسري دمـاء الأخلاقيات".

- أوروبا باتت تنادي بضرورات تدخل الدولة, والمنظمات الدولية والإقليمية, إنها دعوة لكينزية جديدة تجسد القطيعة مع الإيديولوجية الليبرالية الجديدة التي هيمنت على العالم منذ مجيء تاتشر وريغان إلى السلطة مع مطلع الثمانينات من القرن الماضـي. وقـد نجم عن تعميم هذه الليبرالية الجديدة على مستوى كوني بعد نهايـة الحـرب البـاردة وانهيار الاتحاد السوفييتي إسقاطات مدمرة تمثلت في تحطـيم الجمعـي, وتخـصيص الخاص والفضاءات العامة والاجتماعية من قبل أصـولية الـسوق وتـصرفت هـذه الليبرالية الجديدة كآلية فرز دائمة تحت تأثير المنافسة المعممة: السوق ضـد الدولـة, الخاص ضد القطاع العام, والفرد ضد المجموعة, والأنانية ضد التضامن.. وبمـا أن رؤوس الأموال تنتقل بحرية, بينما الأشخاص هم أقل حرية في تنقلاتهم, فإن الرأسمال هو الذي يربح. ويمكن القول إن الرأسماليين أعلنوا الحرب الطبقيـة علـى العمـال والموظفين والفئات الوسطى في ظل هذه النيوليبرالية المتطرفة, وأنهم قد فـازوا بهـا أيضاً فقد أدخلت معظم حكومات العالم, سواء في المراكز الرأسمالية المتقدمة أم فـي المحيطات, تغييرات على قوانين العمل بما يخدم مصلحة الرأسـماليين المـستثمرين, الأمر الذي مكن هؤلاء, إضافة إلى مديري الشركات من أن يتبعوا سبلاً متطرفة فـي علاقاتهم مع العمال والموظفين على نحو لا مثيل له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويعتقد الخبراء الأوروبيون أن هناك أخطاء ثلاثة ارتكبتها الرأسمالية الغربيـة, الأول: يتمثل في الضعف في مراقبة الأخطار, والاطلاع على المعلومات الدقيقة التي تخولها تقويم المخاطر التي تغامر بها الشركات المالية, في ظل وجـود فاعليـات ماليـة لا تسيطر على الابتكارات المدخلة بوتيرة متسارعة من قبل الصناعة الماليـة. الثـاني, ضعف الحاكمية لنظام مالي غير شفاف رغم أنه يـضبط نفـسه ذاتيـاً وأن بعـض الضابطين أو المنظمين, ولاسيما الأنكلوسكسونيين لم يعرفوا كيف يلجمون تجاوزاته.

الثالث, الضعف الأخلاقي لنموذج مالي متهم بإغماض عينيه حول لا مسؤولية معممة وممارسات قادت إلى ارتكاب جريمة مالية حقيقية.

1- تعريف الأزمة المالية:

إن صياغة تعريف دقيق للازمة المالية ليس بالأمر الهين، و رغم هذا نحاول تقديم بعض التعاريف للازمة.

فعرفت الأزمة المالية على أنها نموذج أو تغير كبير تعرفه كل أو بعض قيم المتغيرات المالية التالية: عرض السندات و الأسهم و أسعارها، الطلب على القروض ، حجم الودائع البنكية و سعر الصرف

وتعرف أيضا على أنها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي ابرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، و الذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة و أسعار الأسهم، مما ينجم عنه أثار سلبية في القطاع الإنتاجي و العمالة، و ما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية

إذن الأزمة المالية هي تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم و السندات،....وعادة ما تحدث هذه الأزمة بصورة مفاجئة نتيجة لازمة ثقة في النظام المالي المسبب الرئيسي في تدفق رؤوس أموال ضخمة الداخل يرافقها توسع مفرط و سريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وبحدوث انخفاض في قيمة العملة يؤدي إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.

2- أسباب الأزمة المالية العالمية :

نشأت الأزمة الحالية بعد عصف إعصار مالي بالسوق الأمريكية وامتد أثره إلى باقي الأسواق العالمية، وتنبأ كثيرون بامتداد أثره فترة طويلة من الزمن. وقد أعلنت عدة دول أن اقتصادها دخل فعًلا مرحلة الكساد، ويخشى من تحول الكساد إلى انهيار عالمي يقضي على شركات ودول برمتها.

ويختزل خبراء المالية أهم الأسباب التي ساهمت في بروز الأزمة المالية الجديدة فيما يلي:

- قامت مؤسسات مالية وبنوك بإقراض أموال "عقارية" لأسر غير قادرة على التسديد ودون ضمانات كافية، وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى قانون يعود إلى 1977 ينص على إمكانية أن تطلب أي مؤسسة مالية وتحصل على ضمانات لودائعها المالية من الدولة "الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع" إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع.
- طلب من الأسر الأمريكية أن تسدد خلال سنتين فوائد القرض معفية من الضرائب، ثم في السنة الثالثة الفوائد وأصل الدين. علما أن الأسر التي قامت بالاقتراض لشراء عقارات وسكنات استفادت مقابل نسب فوائد عالية من قروض تصل إلى 110 بالمائة من قيمة العقار، أضف إلى ذلك رسم إضافي للمخاطر أعلى بكثير من نسب الفوائد. – بعد بلوغ أجل الدفع وجدت مئات الآلاف من الأسر نفسها عاجزة عن التسديد وأدى ذلك إلى تراجع قيمة القروض وتشكل هذه النقطة أول مشكل طرح، أي عدم قدرة مئات الآلاف من الأسر تسديد ملايير الدولارات من القروض.
- قامت مؤسسات مالية بإقراض الأسر المالكة لعقارات –الفئة السابقة تريد شراء عقارات -مقابل ضمان العقار، ولكن منذ بداية سنة 2008 عرف سوق الأملاك العقارية ركودا وتراجعت أسعار العقارات والمساكن في الولايات المتحدة، حينها طلبت البنوك من الأسر تسديد ديونها، إلا أن آلاف الأسر أضحت عاجزة عن تسديد ديونها، بينما فقدت القروض الممنوحة من قيمتها. والنتيجة أن الأسر العاجزة خفضت استهلاكها وتراجعت قدرتها الشرائية، فأصيبت العديد من الشركات والمؤسسات بالعجز، فقامت بتسريح مكثف للموظفين والعمال، إذ ارتفعت نسبة البطالة في أوت وسبتمبر 2008 بصورة قياسية، بالمقابل، مع عجز البنوك على استرجاع أموالها وعلى بيع الأملاك العقارية التي تقوم بحجزها لانعدام من يشتريها، فإن البنوك أضحت تعاني من نقص في السيولة المالية ومن عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها وأضحت مهددة بالإفلاس .
- قامت المؤسسات المالية بتوريق قروضها أي إصدار سندات وحوّلتها إلى منتج يمكن بيعه أو شراءه في البورصة، فالبنوك سعت إلى بيع الديون إلى طرف آخر عبر البورصة، خاصة صناديق الاستثمار، ولكن حينما كانت قيمة الديون في البداية عالية كان الطلب عليها، ولكن السندات مع بروز المشاكل فقدت من قيمتها، بدأت صناديق الاستثمار تسعى للتخلص منها بأي ثمن لانعدام المشتري وهو العامل الثالث.

- لتفادي العجز قامت صناديق الاستثمار ببيع سندات كانت تحوزها وليس لها علاقة من القروض الرهنية، فقدت هذه السندات والقيم أيضا من قيمتها، في وقت أضحت البنوك تعاني من نقص في الموارد المالية، لأن الصناديق اشترت السندات من البنوك وبالتالي سحبت منها أموالا كبيرة وأضحت البنوك تعاني من نقص الأموال ونقص السيولة.
- مع عجز البنوك حاولت هذه الأخيرة الإقراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدي، ولكن البنوك أضحت ترفض الإقراض لغيرها واتسعت رقعة البنوك التي تعاني، مما ساهم في بروز أزمة في النشاط المالي. ولتفادي اتساع رقعته بدأت البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك لكن الوضع ازداد سوءا.
- بدأت مضاربة كبيرة في البورصة، حيث أقدم الوسطاء الماليون في بيع سندات بأعداد كبيرة لضمان الحصول على السيولة، وهو ما ساهم في انخفاض قيمة السندات، ولا تزال قيمة الأسهم والسندات التي تمثل قطاعات صناعية تسجل تراجعا.
- أدت هذه العوامل إلى إفلاس أو وضع صعب لأكثر من 50 بنكا وشركة تأمين أمريكية وأوروبية وتسجيل تباطؤ في الاقتصاد، مع تسريح آلاف العمال في الولايات المتحدة وأوروبا وارتفاع نسب التضخم، أي ارتفاع قيمة السلع وتراجع عدد مناصب الشغل التي يتم إنشاءها شهريا، مما أثّر في القدرة الشرائية لشريحة كبيرة وتراجع الطلب وبروز حلقة مفرغة بين تراجع الطلب وارتفاع البطالة والتضخم.

أما الأسباب الحقيقية يمكن ذكرها على النحو التالي:

- انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي
- أصبحت المادة هي الطغيان وسلاح الطغاة، والسيطرة على السياسة واتخاذ القرارات السيادية في العالم
- يقوم النظام المصرفي العالمي على نظام الفائدة أخذا وعطاء
- يقوم النظام المالي والمصرفي العالمي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع
- يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد
- الاعتماد أساسيا على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات

- سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجين) القروض والتدليس عليهم وإغرائهم، والغرر والجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية،
- التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف)،

من خلال ما سبق يتضح جليا ضرورة أخلقة المعاملات المالية، و بالتالي محاولة إيجاد رابط يربط بين الأعمال و الأخلاق و بالتالي إيجاد ما يسمى موائمة بينهما.

3- تعريف علم الأخلاق:

تختلف الأخلاق على باقي العلوم فهي تتدرج ضمن مجموعة العلوم القابلة للقياس المضبوط، أما الأخلاق فإنها تكمن في أفعال وسلوكات وأقوال وإقرارات تصدر عن الإنسان أيا كان زمانه ومكانه ومعتقداته، وإذا كانت الأخلاق غير قابلة للقياس فان الآثار الناجمة عنها يمكن قياسها بدقة، فالأداء المتميز الموسوم بالإتقان ومراعاة الأخلاق في جميع دقائقها، تكون نتائجه معتبرة كما ونوعا، وبالمقابل فان تفشي الممارسات للأخلاقية على الصعيد الاقتصادي كالرشوة، الاختلاس، الغش والمحسوبية الخ هي أيضا مظاهر تكون لها اثأر سلبية على الأداء الاقتصادي يمكن حسابها ونمذجتها بدقة .

فعلم الأخلاق يقصد به اصطلاحا، العلم الذي يبحث فيما ينبغي أن يكون عليه سلوك الإنسان. وعرف أيضا على انه علم يبحث في قواعد السلوك أو محاولة يراد بها وضع مبادئ نظرية عامة تستخدم أساسا لكل القواعد العلمية التي يتطلبها سلوكنا الشخصي و تقتضيها سيرتنا العلمية و تصرفاتنا.

ولا يمكن الاعتقاد أن اثر الأخلاق مقصور على الأفراد و سلوكا تهم الشخصية فقط، بل الأمر يتعدى إلى الأمم و الشعوب، فكم من حضارات و أمم اندثرت بسبب تردي الأخلاق، فمدى تمسك الشعوب بالفضائل يعكس خصائصها و درجة رقيها الحضاري.

4- أخلقة المعاملات الاقتصادية

تعرّض الكثير من المفكرين الاقتصاديين لمادة الأخلاق، فقد تصدى مثلاً أحد الكتب لموضوع الأخلاق الأمريكية لمؤلفه ديك ديوس Dick Deuos في عام 1997 رئيس لشركة

Amway عبر كتابه " إعادة اكتــشاف القــيم الأميركيــة“ Rediscovering American Values" وتحدث من خلال خبرته عن معاني الشرف والعدالة والشجاعة وقيم كثيرة أخرى، وهو الكتاب الذي استثار عالم النفس الأمريكي Dr. Kevin Lenan حيث قال بعــد قــراءة الكتــــــاب "إننــــــي أصــــــبحت أكثـــــر فخـــــراً بـــــأنني أمريكـــــي". وفي الطرف الآخر من العالم يعد ألكسندر تسيبكو Alexander Tsipko المنظر في المعهد الاقتــصادي للنظــام الاشــتراكي العــالمي Economics of the World Institute Socialist System أن البيروسترويكا "التصحيح" التي قادها ميخائيل غورباتــشيف تنــذر بإعادة الاعتبار للقيم الأخلاقية.

وفي عالم السياسة والاقتصاد يبحث داني رودرك Dani Rodrik عن الأخــلاق فــي عالم التجارة في إطار العولمة “Globalization” ويطرح مفهومي " العدالة التجارية" “ Fair Trade”و "تحديد مساحة اللعبة التجارية" “Leveling the playing field".كمــا تنــاول مفهوم الأخلاق صاحب كتاب "نهاية التاريخ" فرانسيس فوكوياما مــن خــلال كتابــه "الثقــة" “Trust”، واعتبر أن الفهم الأخلاقي هو ذلك المفهوم المنبثق عن المفهوم العــائلي للأخــلاق، ويــشير إلــى فهــم إدوارد بانفيلــد Edward Banfield " الأخــلاق العائليــة" “ Moral Familism” حيث الروابط الاجتماعية، والالتزام الأخلاقي مقيدين بالنواة العائليــة وحــدها خارج الإطار الفردي, والأفراد لا يثق بعضهم ببعض، ولا يحسّون بالمسؤولية تجاه المجتمــع الأكبر سواء كان الآخر الجيران، أو القرية، أو الكنيسة، أو الأمة.

لعل أفضل من يحق له تمثيل القيم الاقتصادية من وجهة نظر أخلاقية – من وجهة نظر غربية على الأقل – هــو آدم ســميث (Adam Smith (1723- 1790 "أبــو الاقتــصاد السياسي" بتعريف علماء الاقتصاد الغربيين، الذي أستاذاً لعلم الأخلاق Moral Philosophy بل كان أستاذ كرسي للمنطق في جامعة كلاســكو University of Glasgow فقــد كــان مدرّساً لمادة الأخلاق قبل الاقتصاد, لذا ليس من المستغرب كعالم للأخلاق واقتصادي معــاً أن يقول في كتابه "نظرية الوجــدان الأخلاقــي" “ The Theory of Moral Sentiments” الذي كتبه عام 1759:

"ينبغي على الرجل أن ينظر إلى نفسه على أنه مواطن في هذا العــالم وعــضو فــي جمهورية الطبيعة وليس فرداً مستقلاً منفصلاً عن العالم, ومن أجل مصلحة هذا العالم الكبيــر ينبغي عليه طوعاً أن يضحي بمصلحته الشخصية الصغيرة في كل الأوقات".

يعتبر آدم سميث أنه للتعامل مع أسس الأخلاق علينا أن نجيب عن تساؤلين: الأول هو على ماذا تنطوي الفضيلة؟ والثاني بأي الطرق نستحسن بعضها أو نخطّئ بعضها؟ وقد وجد أن الفضيلة تنطوي على ثلاث معايير: 1) إما سلوك التملك 2) أو إرادة الخير 3) أو التعقل و الرشادة.

كما أن سميث فهم "حب الذات" Self-Love ضمن إطار التعاطف Sympathy الذي يسود المجتمع بعيدا عن فهم المنفعة الشخصية التي تصدرُ عن أنانية الذات, وهو الفهم الذي تبناه معظم الاقتصاديين فيما بعد، ويشرح سميث هذا بقوله : "التعاطف لا يمكن أن يكون بأي حال له علاقة بمبدأ بالأنانية. عندما أتعاطف مع آلامك أو حقك في الغضب يمكن لهذا الشعور أن يفسر وبحق حب للذات لأن هذا الشعور مصدره من كوني قستُ حالتك المُعاشة على حالتي من خلال تفكيري بطريقة أنني لو وضعت نفسي مكانك، أو لو عشت حالتك، عندها تتشكل لدي فكرة عما تعايشه أنت, فأحس بحالتك "إن هذا الفناء في الآخر وإلغاء الأنا مستغرب كونه صدر عن أبي الاقتصاد السياسي الغربي، خاصة إذا نظرنا إلى مدى انحراف الاقتصاد الغربي المعاصر عن هذه القيم، ولاسيما عندما نرى فيما بعد نسبة ما ينفقه العالم الصناعي كمساعدات للعالم الثالث، وما ينفق على التسلح في العالم الغربي. إن ما سبق من كلام آدم سميث هو امتداد لكلام أرسطو عندما اعتبر أن "الفضيلة البشرية ليست بالضرورة خيراً للجسد فقط بل كذلك للوجدان".

عُنيَ الفكر الاقتصادي بدراسة الدافع Motivation الذي يقبع وراء أي فعلة اقتصادية وكان العامل صاحب الحظ الأوفر بالعناية كدافع أساسي هو المصلحة الشخصية Self-Interest وباتت العقلانية أو "الرشادة" Rationality بناء على هذا الاعتبار تقاس بالقدرة على تعظيم هذه المنفعة، لكن الوصول لأعلى فاعلية اقتصادية برأي فوكوياما ليس بالضرورة أن يكون عن طريق عقلانية المنفعة الشخصية للأفراد لكنه قد يكون باجتماع الأفراد القادرين على العمل الجماعي، لأنهم يكوّنون مجتمعاً يحمل قيماً أخلاقية.

لكن تُرى هل كان الغرب أميناً على الاقتصاد العالمي وهل قارب أخلاقيات آدم سميث؟ لو دققنا في الوضع الأخلاقي- الاقتصادي الحالي لوجدنا:

- أن عدد الأشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولارين 2 ارتفع من 50% منذ عام 1980، حتى وصل إلى 2.8 مليار إنسان بمعنى تقريباً نصف سكان العالم وذلك في الزمن الأكثر ليبرالية.(كما يذكر البنك الدولي).
- انخفضت حصة البلاد الأكثر فقراً في العالم من التجارة لأقل من 40% منذ 1980 ليصل لأقل من أربعة بالألف 0.4%.(حسب منظمة الأنكتاد)
- أضخم 500 شركة عالمية تحظى بحوالي 70% من التجارة العالمية وهذه الحصة في تزايد.
- تقدر الأمم المتحدة بأن الدول الفقيرة تخسر ملياري 2$ دولار كل يوم بسبب عدم عدالة القوانين التجارية التي تسنّها منظمة التجارة العالمية وهي تساوي 14 ضعف ماتتلقاه تلك الدول من معونات.
- هناك فقط 33 دولة نامية من أصل 130 ازداد نموها الاقتصادي بأكثر من 3% للشخص الواحد بينما كان ناتج الدخل القومي للشخص الواحد قد انخفض في 59 دولة، وإن هناك 1600 مليون شخص أصبح وضعهم الاقتصادي الحالي أسوأ من 15 سنة مضت (الأمم المتحدة)
- إن أغنى دول العالم تمتلك 80% من دخل العالم بينما آخر خمس من البشر الفقراء لايملكون إلا 1%، إن الفجوة في توزيع الثروة العالمية قد تضاعفت مابين عامي 1960 و2000.(تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة 1999)
- إن الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية تتوضح أكثر إذا عرفنا أن الفرق بين معدل الدخل الحقيقي للفرد مابين الدول الغنية والفقيرة كانت في أوائل القرن التاسع عشر مابين 1 إلى عشرة وفي عام 2000 ارتفعت هذه الفجوة مابين 1 إلى 60 (دخل 500$ إلى 29000$)
- لقد كلفت آخر جولات التجارة دول شبه الصحراء الأفريقية خسارة ما يعادل 600$ مليون دولار يومياً، مما حدى بثلاثين دولة أفريقية التوقيع على بيان ضد الاتفاقيات التجارية.
- الجدير بالذكر أن 12 دولة فقط من أصل 29 من الدول الأكثر فقراً اقتصادية تملك مكتباً لها في منظمة التجارة العالمية لأنها ببساطة لا تملك تمويل مكتب في سويسرا، خاصة إن هناك ما يقرب من 50 اجتماع أسبوعياً للمنظمة، مما يجعل إمكانية حضور هذه الاجتماعات والمشاركة أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة للدول الفقيرة، كما أنه تجرى في ردهات المنظمة محادثات جانبية مهمتها الضغط على الدول الفقيرة وتهديدها بقطع

المعونات كنوع من أساليب الرشوة والتأثير على تمرير بعض القوانين باعتراف المنظمة نفسها.

- لقد ضاعفت الدول الصناعية من حجم حمايتها للدعم الزراعي منذ جولة الأورغواي، رغم طلب المنظمة رفع الدعم عن المنتجات الزراعية للدول الأعضاء، وذلك لأنه لو فتحت الدول الغنية أبوابها لمنتجات الدول الفقيرة والنامية لازدادت صادراتها (أي الدول الفقيرة) بما يقارب 700$ مليار دولار (حسب تقرير التجارة والتنمية في منظمة الأنكتاد 1999)
- على سبيل المثال تفرض الولايات المتحدة تعرفة جمركية على مادة السكر تصل إلى 151%، وفي غرب أوربا 176%، و278% في اليابان، بينما لا تفرض أوغندا سوى 25% ولازالت الدول الصناعية تضغط عليها لتخفيض الحواجز الجمركية والتي ستؤثر في 250ألف أوغندي يعشون على تصنيع السكر.
- لقد ازدادت الأصول الثابتة لأضخم 100 شركة عابرة للقارات بما يعادل 697% مابين عامي 1980 و1995، بينما انخفض عدد العمال في تلك الشركات.
- هناك فقط 6 ست شركات ضخمة تسيطر على الإعلام الأمريكي (1983كانت هناك 50 شركة إعلامية) مما يجعل حرية التعبير محاصرة و تحابي الشركات المعلنة على حساب العدالة بشكل عام والعدالة التجارية منها خاصة.
- لقد أعلنت منظمة التجارة العالمية أن هناك أكثر من 1500 خطأ في اتفاقية الغات كلها كانت على حساب الدول النامية.
- لقد احتكرت الدول الصناعية 97% من حقوق الملكية في العالم و80% من حقوق الملكية في الدول النامية، حتى أنه من أصل 26088 طلباً لحقوق الملكية مابين عامي 2000 و2001 لم يكن هناك سوى 31 طلب من أفريقيا.

إن الاهتمام بالعلاقة الّتي قد تنشأ بين الاقتصاد والأخلاق تمثل إحدى القضايا الّتي أصبحت تثير نقاشات عميقة بين المفكرين والباحثين، ويتطلب إدماج العنصر الأخلاقي كأحد المتغيرات في التحليل الاقتصادي إيجاد آليات تجسد تطبيق الأخلاق ميدانيا في التعاملات الاقتصادية، وهذا من شأنه أن يرفع من نسبة الأداء الاقتصادي، ويحسن آليات إنتاج وتوزيع الثروة، ويخفف من حدة الإختلالات الاجتماعية، ويحاصر ظاهرة الفقر والمجاعة، ويستأصل كل أنواع الجريمة الاقتصادية، وتتحول العقلانية الاقتصادية إلى سلوك اقتصادي مُأَخْلَق.

إن الأخلاق الاقتصادية هي الّتي تنظر إلى الملكية على أنها مهما اختلفت أساليب اكتسابها وتنميتها، فإنها بالأساس تؤدي وظيفة اجتماعية توجب على المواطن أن يعمل في ظروف أخلاقية، وهو يعني أن أدوات عمله نتاج اجتماعي يجسد عددا كبيرا من المظاهر الّتي تؤلف خيرًا اجتماعيًا، ولا ريب أن قانون الملكية وأخلاق التملك يعرفان اجتهادات عديدة لتفعيل دور الملكية الخاصة والملكية العامة على حد سواء، ويستدعي أخلقة الاقتصاد المحافظة على الملكية الخاصة باعتبارها ترتبط بالكيان الإنساني، والحفاظ على الملكية العامة باعتبارها أداة للتوازن الاقتصادي ومنشطًا لتكريس العدالة الاجتماعية الّتي تنشدها جميع الّتيارات الاقتصادية، وتبقى الهدف الاقتصادي الّذي يحقق رفع الظلم عن الفئات المحرومة، والحد من الإختلالات الاجتماعية الّتي ما فتئت تتسع

لقد أصبحت الأخلاقيات أحد الأدوات المهمة في إدارة الأعمال، وأصبحت تفرض نفسها بقوة مع بروز ما يعرف بالجريمة الاقتصادية واستفحالها على جميع الأصعدة، وأصبح عالم المال والأعمال مطالب أكثر من أي وقت مضى بأن يوافق بين المبادئ الأخلاقية ومبادئ التسيير وجمع الثروة وتوزيعها، فلم يعد بوسع أي مؤسسة اقتصادية أن تهمل السلوكيات الأخلاقية عن برامجها وخططها، وهذا تحت ضغط المشاركين مع المؤسسة من مساهمين ومستهلكين...، فهم يراقبون ما مدى تطابق تصريحات المسيرين ومدراء المنظمات مع الواقع والنتائج المحققة ميدانيا، وهذا كله يندرج ضمن السلوكيات الأخلاقية المؤسسية، وأي انحراف عنها سيفقد المؤسسة مركزها التنافسي وقدرتها التحولية والإنتاجية.

يعتبر التسويق مجالا حيويًا تمارس من خلاله المؤسسات دورها الاجتماعي وسلوكها الأخلاقي في المجتمع، غير أنه في الآونة الأخيرة سادت العديد من الأنشطة التسويقية اللاأخلاقية من التضليل والخداع بوسائل الإعلان والترويج المختلفة، وإجبار المستهلك على اقتناء ما لا يحتاجه باستعمال وسائل جذب متعددة وكثيرة، –من الخداع في الإعلان، الإطراء المبالغ فيه، إعلانات اللاوعي، الإعلانات الجنسية، الإعلانات عن المنتجات المضرة بالصحة، الإعلانات المستغلة للأطفال، وبذلك يجب تبني أخلاقيات التسويق والّتي تعبر عن مجموعة من المعايير والمبادئ الّتي تحدد ما هو جيد أو مقبول، وما هو سيء أو غير مقبول، ومن بين الممارسات الّتي يجب أن تغطيها الأخلاق التسويقية علاقات التوزيع، الإعلان والترويج، التسعير، إدارة المنتجات وتطوير المنتجات الجديدة، علاقات وخدمات الزبون، بحوث السوق، العلاقات المهنية بين المتعاملين في التسويق، المسؤوليات حيال المجتمع ومعاييره الأخلاقية العامة، وهذا يكون عن طريق حماية المستهلك ودراسة سلوكه، توفير حق الأمان في استهلاك

المنتجات، الالتزام بتوفير المعلومات واحترام خيارات وأذواق المستهلك من خلال سماع آرائه وتوعيته، احترام شروط التعبئة والتغليف والمحافظة على البيئة، واحترام أدبيات الترويج والتوزيع وضمان خدمات ما بعد البيع.

لقد أصبحت الأخلاقيات إحدى الأدوات المهمة في إدارة الأعمال على المستوى العالمي بعد موجة الفساد المالي واستفحال ظاهرة الرشوة خاصة في الشركات العالمية الكبرى، فلم يعد بوسع المنظمات إغفال الأخلاقيات من برامجها وخططها، وأصبح الباحثون يوجهون اهتماماتهم إلى البحث عن مزايا تنافسية أخلاقية تكمن في الاستقامة والالتزام بالعقود المبرمة، احترام مواعيد الاستلام والتموين، تحديد أنظمة المكافأة والتشجيع مع مراعاة المؤهلات والمراتب، الالتزام بمعطيات العمل، واحترام القانون ومدونات الأخلاق والاسترشاد بذوي المهارات العالية والخبرات وذوي الأخلاق والرشادة لتستطيع المؤسسة تقرير ما هو صحيح.

5- العودة إلى الاقتصاد الحقيقي:

الاقتصاد في حقيقته هو النشاط الّذي يدور حول توفير السّلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من خلال وظائف اقتصادية مثل الإنتاج، التوزيع والاستهلاك، وهذا ما يتطلب التبادل لأنه لا يوجد أحد يمكنه إنتاج ما يحتاجه من سلع وخدمات بنفسه، والتبادل يحتاج إلى تمويل ومن هنا وجد الاقتصاد المالي لخدمة الاقتصاد الحقيقي، ولكن السوق الماليّة انفصلت عن السوق الحقيقية وأصبح يتم التعامل في النقود والقروض بيعاً وشراءً، وترتب على ذلك أن أصبح حجم التمويل المتاح من خلال الائتمان أضعاف قيمة الاقتصاد الحقيقي، ممّا أدى إلى خلل في التوازن بينهما، وأصبح الاقتصاد المالي لا يستند إلى قاعدة من الأصول وإنما إلى الديون الّتي ركبت بعضها فوق بعض في توازن هش، في صورة فوائد وفروق أسعار، لذا فإنه عند وجود خلل في إحدى حلقات الديون المركبة كما حدث في توقف المقترضين في سوق التمويل العقاري عن سداد القروض انهار النظام المالي بكامله وحدثت الأزمة.

وعليه يجب ربط النشاط المالي بالقطاع الحقيقي من الاقتصاد، بعدم السماح للبنوك والمؤسسات الماليّة الأخرى بخلق النقود أو استحداث وسائل دفع كبطاقات الائتمان وجر الناس إليها، فأيّ تيّار ماليّ يجب أن يقابله تيّار سلعيّ، ويجب ربطه مباشرة بالسوق الحقيقية للسلع والخدمات، فالنشاط المالي يجب أن يكون بمثابة المرآة الّتي تعكس أو تسهل عملية تبادل السّلع والخدمات المنتجة.

بمعنى التركيز على وضع سلم أولويات يحدد ما هي احتياجات المجتمع خلال الفترة القادمة، وذلك بما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية في ظل صيغ وأساليب تركز على الإنتاج منذ البداية، فهي ترتبط بالمشروعات والإنتاج، وما يرتبط بها من أصول حقيقية، تسهم فعلاً في زيادة استخدام الموارد وتوظيفها، وعلى النحو الّذي يؤدي إلى توفير فرص العمل وزيادة الإنتاج وزيادة مستوى الدخل، وبالتالي النهوض بمستوى رفاهية المجتمع.

بالإضافة إلى ضرورة نقل ملكية المبيع من البائع إلى المشتري، والملكية تنتقل بمجرد البيع ولو لم يحصل تقابض بين العاقدين، وأن لا تباع السّلع قبل قبضها –مثلما هو حاصل في عقود المشتقات الماليّة– الّذي يؤدي إلى إضرار كبير بالنشاط الاقتصادي، حيث يقود هذا الإجراء إلى إضافة حلقات عدة بين المنتج من جهة والمستهلك النهائي من جهة أخرى، وكل حلقة تضيف هامش ربحها إلى الثمن، لا سيما وأن هذه السّلعة تباع من قبل عدة مشترين قبل أن تقبض منهم فعلاً.

6- العلاقة بين الأخلاق و إدارة الأعمال :

أصبحت الأخلاق احد الأدوات المهمة في إدارة الأعمال بعدما ظهرت هذه الطريقة الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت تفرض نفسها و تنتشر مع بروز الجريمة الاقتصادية و الأزمة المالية الحالية، وأصبح من الواجب أن يجمع المستثمر بين المبادئ الأخلاقية والأعمال وجمع الثروة وهذا ما طلب به الرئيس الفرنسي في نهاية سنة 2008 باعتباره رئيس الاتحاد الأوروبي، وفي هذا السياق توصل الاتحاد الأوروبي إلى تأسيس الدائرة الأوروبية لخبراء الأخلاق، فلم يعد بوسع أي منظمة أعمال في هذه الدول أن تغفل أو تمهل السلوكيات الأخلاقية عن برامجها و خططها تحت ضغط تطلعات الحاملات الإعلامية و إلحاح المستهلكين وترقب المساهمين.

و يشكل موضوع التنافسية الأخلاقية احد الانشغالات الرئيسية لدى المنظمات المعاصرة المحلية أو الدولية، وأسواق تسعى فيها إلى البقاء و الاستمرار من خلال امتلاك الميزات التنافسية ذات البعد الأخلاقي سواء اتجاه الزبائن أو العاملين أو أية جهة من المشاركين أو المتعاملين مع المنظمات.

و المنظمات التي تتميز بالتنافسية الأخلاقية ، تمتلك الخصائص التالية:

- احتفاظها برؤية واضحة عن الاستقامة نحو الجهات الخارجية،
- تحديد أنظمة المكافأة و التشجيع طبقا لرؤية الاستقامة في المنظمة

- تسود المنظمة ثقافة اتخاذ القرارات الإدارية المتضمنة أبعادا أخلاقية،
- الوصول إلى إجماع وائتلاف يمن الصراع بين القيم التي يحملها المشاركون،
- هي هادئة في تفاعلها داخليا مع المشاركين،
- تركز على المسائل الجوهرية،
- المسؤولية فيها فردية و ليست جماعية،
- أنشطتها تتم في إطار الأغراض المحددة سلفا،

فالمنظمات التي تتوفر فيها هذه الخصائص المذكورة أعلاه فتوصف بأنها أخلاقية، لأنها تركز في ذلك على ضمان الأبعاد و المبادئ الأخلاقية في مختلف جوانب بنائها.

7- الترابط بين النوعية و أخلاقيات الأعمال :

لتسليط الضوء على مضامين مفهوم الترابط بين النوعية و الأخلاقيات و استراتيجياتها في إطار الاتجاهات الحديثة من خلال عملية المقارنة بين مفاهيم النوعية طبقا للمداخل الاقتصادية و الاتجاهات المعاصرة و ما قبلها في ضوء ارتباط النوعية بالاستراتيجيات الأخلاقية، و تتركز هذه المقارنات في ضوء النموذج الذي طرحه "توبان" في التركيز ، المسؤولية، الاختصاصات، التوجه، و يعكس الجدول التالي الاتجاهات و المقارنات بين التركيز على النظرة الاقتصادية و النظرة الأخلاقية:

النظرية الاقتصادية و مفهوم أخلاقيات النشاط	الاتجاه ضمن مفهوم النظرية الاقتصادية الكلية	الاتجاه ضمن مفهوم المداخل الأخلاقية
التركيز	- على مطالب الإدارة - على التصنيع - النوعية ضيقة الأهمية	- على رغبات المستهلكين - كافة الأقسام - النوعية تصبح طريقة في الحياة
المسؤولية	- تحقيق الأرباح - تخفيض الأخطاء - تخفي مؤشرات النوعية - عدم قبول التغيير	- الأرباح و أهداف أخرى - المرفوض الصفري - أن تناقش النوعية أكثر من أن تخفي - قبول التغيير
الاختصاص	- العامل هو المسئول	- إنشاء فرق عمل
القياس	- النوعية حسب خاصية واحدة - التفتيش يحدد المرفوض	- النوعية مهمة و متعددة الخواص - يجب أن يكون كل شخص مدرب بطرق و مقاييس النوعية
التوجه	- تجتهد الإدارة في تحقيق نتائج قصيرة الأجل - النوعية وظيفة	- نتائج طويلة الأجل و تجتهد لتحسين العمليات - النوعية ضرورة تنافسية

من خلال الجدول تتضح الفروقات الموجودة بين المداخل الاقتصادية والمداخل الاقتصادية الأخلاقية، ومن المفيد هنا أن نورد ما قاله رئيس شركة جنرال موتورز:" على الإدارة العليا دراسة النوعية، ويشير إلى الأعمال والتركيز على تحسين نوعية الناس، وأن أهداف النوعية هي هدف كل مدير لكونها مهمة تنافسية، كما يتحدث على أهمية النوعية ودورها الاستراتيجي، فانه يتحدث على أنها لم تعد عملية رقابية فحسب بل أنها إستراتيجية أخلاقية في الشركة و لها الأسبقية على الأهداف الإستراتيجية الأخرى، و بالتالي فان النوعية تمثل احد المسؤوليات الاجتماعية الأكثر أهمية للإدارة العليا لكونها ترتبط بثقافة المنظمة و قابليتها على التنافس"

8- كيفية تفعيل إدارة الجودة الشاملة بالأخلاق:

من اجل تفعيل دور الأخلاق في إدارة النوعية الكلية الشاملة و بدون أخطاء، لابد من مراعاة ما يلي:

- التأكد على أن الإدارة لكي تؤمن بان البرنامج الخلو من الأخطاء هو المنهج الصحيح ، و بالتالي يخفض الكلفة و أن المهمة النوعية هي المهمة الأساسية.
- العمل على تشجيع أسلوب فرق العمل و التي تساهم في تحقيق مبدأ "اعملها من أول مرة، ويعزز هذا الاتجاه بمنهج المدخل الأخلاقي الفردي الذي جاء به نوزيكو مدخل الفضيلة بفلسفته التأمل الواسع أو التمعن الممتاز بالفكرة قبل الممارسة.
- بناء مقاييس للنوعية وفي جميع أقسام المنظمة الهدف منها التزام المنظمة بالمواصفات المطلوبة، و هذا ما يتسق مع اتجاه المدخل المنفعي في الأخلاقيات الذي يؤكد على الإدارة العليا أن تحدد المعايير الأخلاقية التي يسترشد بها المدراء في المستويات كافة.
- العمل على إيجاد طرائق جديدة للإشراف على العاملين و جعل مسؤوليتهم تحقق النوعية المطلوبة
- التوعية بالاهتمام بالحلقات النوعية، وهي مجموعة من العاملين يشتركون في عملية دراسة تعاونية مستمرة هدفها الكشف عن المشكلات التي تتعرض مسيرة عمل النوعية و العمل على تقديم الحلول المناسبة لها، فضلا عن مشاركتهم في وضع الخطط و الأهداف.
- المبادرة لوضع طرائق حديثة للتدريب والتعليم و لكافة العاملين وضمهم في دورات تكوينية تنمي فيهم ثقافة المنظمة التي ترسخ العلاقات الإنسانية التأزرية غير المبنية على عنصر الصراع القائم بين الرئيس والمرؤوس.
- اعتماد نظام اللجان و تعزيز الوعي النوعي و تقييم انعكاساته الايجابية على العاملين

- وضع الأهداف
- إزالة الحواجز التي تقف بين العمال و العمل على تمييز العمال فيما بينهم وفقا لمستويات اهتماماتهم و أدائهم بهذا الاتجاه
- إنشاء مجلس النوعية لمناقشة الأفكار المطروحة و المستجدات القائمة في مجال النوعية.

استمرار هذه العناصر سيؤدي إلى تعزيز المنظمة لقدراتها التنافسية ، و هذا ما يدعم مفهوم المدخل الأخلاقي الانتقائي ، أي أن هدف المنظمة يجب أن يكون أخلاقيا و يجب أن يكون هذا الهدف مترسخا في نسيجها و يقصد من ذلك يجب إلا تقدم الوسيلة لجعل أهدافها أخلاقية و ذلك بالتركيز على النوعية وليس الربح فقط، بل الأخلاقيات في الأعمال و عالم المال أصبحت احد المعايير التنافسية المهمة.

9- كيفية أخلاقة القوى البيعية :

إن أفراد القوى البيعية من بين مهامهم الوظيفية الواجبات الأخلاقية التالية :

- لازم أن يزودوا المشترين بتحذيرات و احتياطات السلامة و الأمان عن السلع التي يبيعونها.
- يجب أن يحجم البائعون عن الكذب و الخداع عند تعاملهم مع العملاء
- يجب أن يجيبوا بالكامل على الأسئلة المتعلقة بالسلع التي يبيعونها.
- لا ينبغي أن يحاول أفراد القوى البيعية توجيه العملاء إلى المشتريات التي لديهم سبب للاعتقاد بأنها سوف يترتب عليها إضرار للمشترين، أو أن العملاء سوف يندمون على شرائهم.
- يجب أن لا يبيعون سلع تلحق الإضرار للعملاء
- يجب أن لا يبيعوا بنودا يعرفون إنها معيبة أو رديئة الجودة دون تنبيه العملاء إليها
- يتطلب التطابق و التناغم الذاتي، انك إذا اعتقدت بأنه سوف يكون مسموحا أخلاقيا أن يفعل شخص ما تصرفا معينا مع شخص أخر، حينئذ، يجب أن توافق أن يفعل شخص ما آخر نفس التصرف معك في ظروف مماثلة بصورة ملائمة.

نتائج الدراسة :

يمكن استخلاص النتائج التالية لهذه الدراسة :

1- ان ما يحدث اليوم من أزمة مالية ليس جديداً في أسـبابه أو نتائجـه أو فـي طريقـة معالجته , وان المعالجات في كل الأحوال كانت جزئية وإجرائية لتخفيف وطأة ووقـع المشكلة .
2- يعيش الاقتصاد العالمي اخطر مشكلة اعترضت مساره منذ عقود, ويرجع الكثير مـن السياسيين والاقتصاديين السبب الرئيسي لها لمعضلة انفـصال الاقتـصاد عـن كـل الأخلاق والقيم الإنسانية المتعارف عليها.
3- يتفق معظم المحللين الاقتصاديين إلى أن سبب الأزمة المالية الحالية يعود إلى "الجـشع "عن طريق الاسترسال في الاستدانة لتحقيق ربح لا يمكن تحقيقه بالتعامل الاقتـصادي أو المالي العادي.
4- أن وقوع مشاكل مالية نتيجة انفصال الاقتصاد عن الأخلاق والقيم الإنسانية ينتج عنها مشاكل اقتصادية في الاقتصاد الحقيقي, أي الركـود وانخفـاض الإنتـاج والبطالـة (نتيجة العولمة التي نعيشها).
5- أصبحت الأخلاقيات إحدى الأدوات المهمة في إدارة الأعمال على المستوى العـالمي بعد موجة الفساد المالي في الشركات العالمية .

يتضح مما سبق أن نتائج هذه الدراسة جاءت لتؤكد فرضية الدراسة بأن الأسباب الأخلاقية السيئة في المعاملات الاقتصادية ساهمت ولو بشكل ضمني في إفراز الأزمة المالية العالمية.

التوصيات:

1- أن يسمح للمستهلك وممثلي منظمات حماية البيئة بالانـضمام إلـى مجـالس إدارات الشركات للحيلولة دون وقوع تصرفات غير أخلاقية محتملة من قبل الشركات.
2- دعوة الجهاز التشريعي في مختلف دول العالم إلى تبني قـانون حـول المـسؤوليات الاجتماعية للشركات, فالشركات ينبغي أنها تتبع مبدأ الربح فقط
3- أن الاقتصاد العالمي والعربي يحتاج وبشدة لأن تسود فيه قـيم وضـوابط أخلاقيـة, وإرساء منظومة من القيم والمثل لتحقيق العدالة والاستقرار .

4- اقتطاع جزء من أرباح الشركات الكبيرة لتخصيصها للدعاية والإعلان عـن مبـادئ أخلاقيات الاقتصاد والبيع والإدارة .

5- تفعيل النظام القانوني والرقابة الحكومية لتفادي حصول المؤسـسات الماليـة إرباحـاً ضخمة بنسب زيادة عالية , وان لا يترك أمر التزام منظموا الاعتمـال بمـسؤولياتهم على ضمائرهم وانضباطهم الذاتي .

قائمة المراجع:

1) ايت بشير عمار، الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي، رسالة الماجـستير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2000-2001

2) عرفات تقي الحسنين، التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، عمان 1999

3) السيد البدوي عبد الحفيظ، إدارة الأسواق المالية نظرة معاصرة، دار الفكر العربـي، القاهرة 1999.

4) ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، ماي 2004.

5) فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسات شباب الجامعة 1998
6) سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة دمشق 2008
7) عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية و إمكانية التحكم – عدوى الأزمات العالمية ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2005
8) عبد الرحيم بن صمايل السلمي، الدلالات الفكرية للازمة المالية العالمية ، مقال مأخوذ من www.saaid.net/arabic/214.htm التحميل يوم 2008/10/19
9) زايري بلقاسم، الأزمة المعاصرة: الأسباب و الدروس المستفادة، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق و التحديات، 25–26 نوفمبر 2008 جامعة الشلف الجزائر
10) سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمة المالية رؤية إسلامية، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق و التحديات، 25–26 نوفمبر 2008 جامعة الشلف الجزائر
11) مجلة اتحاد المصارف العربية، الأزمة المالية العالمية الأسباب– التداعيات– الأفاق وكالة مكة للإعلام، العدد 335 أكتوبر 2008.
12) توفيق الطويل، أسس الفلسفة لجنة النشر و الترجمة القاهرة الطبعة الثانية 1954
13) أبو اليزيد العجمي، الأخلاق بين العقل و النقل، دار الثقافة العربية القاهرة الطبعة الأولى 1988
14) محمد عبد الرحمان مرحبا، بدايات الفلسفة الأخلاقية، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، بيروت لبنان الطبعة الأولى 1995
15) وليام هشاو، أخلاقيات منظمات الأعمال ، ترجمة عبد الحكم احمد الخزامي، دار الفكر للنشر و التوزيع القاهرة الطبعة الأولى 2005.
16) العنزي سعد والساعدي، مريد أخلاقيات الإدارة مداخل التكوين في منشآت الأعمال، المجلة العراقية للعلوم الإدارية العدد 03 المجلد 01 سنة 2002
17) جمال نصار، مكانة الأخلاق في الفكر الإسلامي، دار الوفاء، المنصورة الطبعة الأولى 2004
18) دافيد برايبرك القيم الأخلاقية في عالم المال و الأعمال ، ترجمة صلاح الدين الشريف المكتبة الانجلو مصرية الطبعة الأولى الجزء 1 و2 سنة 1983
19) عادل العوا، أسس الأخلاق الاقتصادية ، مؤسسة الوحدة دمشق الطبعة الأولى 1981

20) يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي،1999
21) رفيق يونس المصري، ندوة حوار الأربعاء حول القيم في الاقتصاد بين الإظهار والإخفاء مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز 1998
22) عبد الله بن منصور، إشكالية العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، ماي 2009،
23) زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط3، الأردن: دار وائل للنشر، 2005،
24) البكري ياسر، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، ط1، عمان: دار وائل للنشر، 2001،
25) هشام محمد، صحيفة نماء، 2009.
26) مجلة الأسواق نت، 3/2/ 2009
27) أسامة قاضي، الملتقى نت.
28) L'aurence Marchal, Problèmes Economiques, hebdomadaire N°2778 du 02/10/2002 , l'éthique est devenue un outil majeur de management , entretien avec Patrick Dubesser
29) Roger Bennett , corporate strategy and business planning , pitman publishing; London 1996
30) Tobin Lawrence , M, the New Quality landscape:total quality management(system management) vol 41 n°11 ; nov1990, New york
31) Andre Boyer; l'impossible éthique des entreprises, édition d'organisation ,Paris 2002
32) Gelimier Octave, l'éthique des affaires halte a la dérive , seuil paris 1991
33) Samuel mercier , l'éthique dans les entreprises, la découverte paris 2004
34) Christian Arnsperger, Philippe Von Parijs, éthique économique et sociale, 3éme éd, Paris: la découverte, 2003,
35) Roger Bennet, corporate strategy and business planning, London: Pitman Publishing, 1996,.